شنـاشيـل

## صلة عراقية في محاكمة مبارك

■ عدنان حسين

لم يكن بين المتهمين الذين مثلوا أمام المحكمة المصرية في أكاديمية الشرطة أمس أي عراقي، ومع هذا ثمة صلة عراقية بالمحاكمة. ولم يكن بين المحامين المدافعين عن المتهمين أو ممثلي أصحاب الحق المدني، الضحايا، أي عراقي أيضاً، ومع ذلك فالصلة العراقية موجودة. كما لم يكن بين الضحايا عراقيون، لكن الصلة العراقية قائمة أيضاً.

هي صلة غير مباشرة، لكنها يمكن أن تؤثر بشكل مباشر في من يُفترض أن تؤثر فيهم من العراقيين، الا إذا تعمّدوا أن يعطوها الأذان الطرشاء والعيون العمياء.وبرغم ذلك تظل الصلة العراقية بالمحاكمة المصرية ثابتة.

في يوم ما كان الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك، أهم من مثل أمام المحكمة أمس، يُنظر إليه ويُعامل باعتباره بطلاً وطنياً، فقد كان أحد قادة حرب أكتوبر ١٩٧٣ التي لا يختلف المصريون على الفخر بها والزهو بانتصاراتها، لكن مبارك ما لبث أن أدار، من حيث يدري أو لا يدري ومن حيث يريد أو لا يريد، ظهره لذلك التاريخ وأن يتحول إلى حاكم فاسد استحق أن يثور عليه الشعب ويطيحه ليواجه مصيره أمام القضاء الذي كان حتى بضعة أشهر خاضعاً لسلطته.

في العراق، وفي يوم ما أيضاً كان ثمة مئات يُنظر إليهم باعتبارهم مناضلين وطنيين لانخراطهم في الكفاح ضد دكتاتورية صدام حسين المتوحشة، ومعظمهم اضطر للهرب إلى خارج البلاد، حتى إذا سقط صدام في عملية عسكرية كبرى قادتها الولايات المتحدة، تمكن هؤلاء من العودة إلى البلاد وتولي السلطة فيها، وزراء ورؤساء وزارات ونواباً ومدراء ورؤساء مؤسسات ومحافظين. المدهش إن أغلبهم ما لبث أن انهمك بسرعة فائقة في ممارسة السلطة على النحو الذي لا يختلف عن ممارسة الرئيس المصري السابق وأفراد عائلته ومساعديه لها واستحقوا بسببها أن يُقدموا إلى المحاكمة أمس بتهم يُوصف بعضها بأنه مخل بالشرف.

في العراق أيضا انخرط كثير من الحكّام الجدد في القمع واستغلال النفوذ والفساد المالي والإداري.. بل أن بعضهم كان يقتل أو يأمر بالقتل على الهوية الطائفية والمذهبية والدينية والقومية والحزبية.

قبل ثمانية أشهر فقط لم يكن الرئيس المصري ونجلاه ومساعدوه، الذين بدأت أمس محاكمتهم بتهم القمع والقتل والفساد واستغلال النفوذ، يتصورون أنهم سيقفون أمس أو في أي يوم من أيام حياتهم أمام العدالة ليُحاسبوا عما فعلوه وهم على رأس السلطة.. كانوا يعتقدون أنهم فوق الشبهات والقانون إلى الأبد.

يوم أمس كانت له كلمة أخرى، لا بدّ أن سمعها الحكام الحاليون للعراق الذين يُوغل أغلبهم في إدارة الظهر لما يُفترض انه تاريخهم الوطني وفي الخروج على القانون والدستور وإرادة الشعب.

في يوم ما لن يكون بعيداً، كما يوم حسني مبارك وقبله صدام حسين، سيجد بعض من يحكم العراق الآن إن عليه أن يواجه الحقيقة والقضاء عما اقترفت يداه بالضبط كما حدث لحسني مبارك وأعوانه أمس.

### رواندزي لـ (المدى): لن يجري الإحصاء قبل ٢٠١٢

# ائتلاف المالكي يجمع التواقيع لإجراء التعداد السكاني في العام الحالي

□ بغداد/ سماح صابر

كشف ائتلاف دولة القانون، عن عزمه جمع تواقيع تجبر الحكومة على إجراء التعداد السكاني، فيما أعربت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عن استعدادها لإجرائه بعد ثلاثة أشهر من صدور قرار سياسي بهذا الصدد.

ويبين النائب في ائتلاف دولة القانون جواد البزوني في تصريحه للمدى: "نحن نتمنى أن يجري التعداد بأسرع وقت ممكن، لان جميع الإمكانات متوفرة وتم قطع أشواط كبيرة في عملية الحصر والترقيم ولم يتبق سوى عملية تطبيقه"، مؤكدا "سنقوم بجمع تواقيع لإجبار الحكومة على إجراء التعداد هذا العام كونه يشكل أهمية كبرى وعلى أساسه تخطط الدولة لتوفير المدارس والمراكز الصحية وغير ذلك".

وأضاف البزوني أن قضية التعداد غاية في الأهمية ولا تستطيع أي دولة أن تنهض بمؤسساتها وخدماتها بشكل صحيح دون إجرائه لكن الخلافات السياسية هي حجر العثرة في هذه المسألة، مردفا "هناك خلافات بسيطة حول المناطق المتنازع عليها وخلافات أخرى حول ذكر القومية والديانة".

ويستطرد القيادي في دولة القانون "أن التعداد هي ليست كقضية الخلاف القائم بين القائمة العراقية ودولة القانون ولكن هذا لا يعني أنها قضية ثانوية وغير مهمة، بل على العكس من ذلك"، مبينا أن "الخلافات القائمة هي أن التحالف الكردستاني يصر على ذكر القومية أثناء إجراء التعداد في حين تفضل العراقية ذكر المذهب لذلك هي قضية لا تخلو من الخلافات".

إلى ذلك، أعلنت أن الهيئة العليا للتعداد العام للسكان أنها تحتاج إلى ثلاثة أشهر للاستعداد في حال صدور أمر بتنفيذ إجراء التعداد خلال هذا العام.

وقال رئيس غرفة العمليات في الهيئة الدكتور مهدي العلاق رئيس الجهاز المركزي للإحصاء في تصريحات صحفية أن الهيئة على استعداد لتنفيذ التعداد خلال هذا العام مستدركا إلا أننا بحاجة إلى ثلاثة أشهر قبل تنفيذه للاستعداد.

وعزا أسباب حاجة هذه المدة إلى أن هناك أمورا استحدثت خلال العام الماضي بسبب تأجيل التعداد، مشيرا إلى "أننا بحاجة خلال هذه المدة إلى تحديث عملية الحصر والترقيم وعمليات تأهيل ملاكات التعداد".

ويؤكد أعضاء في القائمة العراقية أن الأحزاب السياسية هي من قامت بإقحام التعداد في السياسة، إذ ينوه قيس الشذر النائب عن القائمة في اتصال هاتفي مع المدى إلى "أن التعداد تنموي وتستفيد منه كافة مؤسسات الدولة الخدمية في سبيل التخطيط للخدمات والتعليم إلا انه بسبب إقحامه وإدخاله في مناوشات سياسية، فمن المؤكد انه ستكون هناك خلافات بهذا الخصوص، واعتقد انه لا يوجد هناك أي توافق على إجرائه حتى اللحظة".

وعن سبب عدم مناقشة قضية التعداد من قبل الأطراف السياسية في الاجتماعات الأخيرة والتي قد يعتبرها البعض قضية ثانوية أوضح الشذر "على العكس من ذلك التعداد هي أساسية وعلى الحكومة أن تعيد النظر فيها وتسرع في إجرائه، فكما أسلفت أن التعداد موضوع حضاري وتنموي، ولكن الكتل هي التي أدخلته في السياسة بسبب الاعتماد على المصالح الشخصية فكل طرف يريد تحقيق مصالحه على حساب الطرف الآخر".

وكانت غرفة عمليات التعداد العام للسكان قد قدرت الخسائر المالية لهذا الاستحقاق في حال عدم تنفيذه بحدود ٢٤٤ مليار دينار موزعة بواقع ٤٥ مليار تم صرفها خلال العام ٢٠٠٩ وتم تأجيله إلى العام ٢٠١٠ ، فيما بلغ قيمة المبالغ المصروفة من الأول من كانون الثاني ولغاية الحادي والثلاثين من آب من العام الماضي ٣١ مليار دينار في حين تبقى هناك ١٦٨ مليار دينار مطلوب صرفها حتى الحادي والثلاثين من كانون الأول الماضي إضافة إلى حرمان العراق من فرصة توفير قاعدة معلومات تفصيلية للتطوير التنموي وضياع الجهد الفني والتدريبي الذي استمر أكثر من عامين. ويذهب أعضاء في التحالف الكردستاني بالقول إن التعداد استحقاق دستوري سواء اجري هذا العام أم لا، وينوه النائب في التحالف الكردستاني فرياد رواندزي "إن التعداد لا يجري على السكان فقط، إنما هناك إحصاءات وأرقام ممكن أن نستفيد منها في التنمية الاقتصادية والبشرية والثقافية والبنيوية ...الخ" وأكد قائلا "أن مسألة التعداد أعطيت لها أبعاد سياسية وهذه الأبعاد هي من عقدت هذه العملية".

وتابع القيادي الكردستاني"هذه المسألة تستوجب توافقا وطنيا وإلا من الصعوبة أن نتصور بأن هذه المواقف سوف تتغير ولذلك يجب أبعاد وطرد شبح السياسة عن الإحصاء وإذا لم يستبعد هذا الشبح فأن القوى السياسية سوف تبقى على موقفها الرافض لإجراء التعداد والذي يعد ضرورة ملحة للتنمية بأوجهها المتعددة"معربا" انني اعتقد ان التعداد سوف لن يجرى هذا العام وأنا غير متفائل مطلقا بهذا الخصوص".

وأشار رواندزي في سياق تصريحه إلى انه "إذا لم تشكل الحكومة وبقيت الخلافات قائمة في داخل المؤسسة الحكومية والبرلمان فلن يتم إجراء التعداد ولن تحل أي مشكلة أخرى"، موضحا "على الحكومة أن تحل جميع المشاكل الأساسية في البلاد ومن ثم اللجوء إلى الاستحقاقات الدستورية والوطنية الأخرى لأنه من دون وجود حكومة متكاملة وتعمل على حل المشاكل العالقة بين الأطراف الحكومية فأن أي موضوع يتم طرحه سوف يصبح موضع جدل ومراهنات سياسية".

يذكر أن آخر إحصاء جرى في العراق خلال العام ١٩٩٧ والذي اظهر أن عدد سكان العراق يبلغ نحو ١٩ مليون نسمة في كافة مناطق العراق ماعدا محافظات إقليم كردستان العراق، والذي قدر مسؤولون في حينها ان هناك ثلاثة ملايين مواطن يعيشون في الإقليم.

### واشنطن: قواتنا تردع إيران

# الامريكان يوافقون سراً بالإبقاء على ١٠٠٠٠ مقاتل

□ عن : صحيفة لوس أنجلس تايمز

يأتي قرار بغداد في يوم زيارة الأدميرال ميشيل مولن، رئيس هيئة الأركان المشتركة، إلى العراق والذي يحذر من أن الولايات المتحدة بحاجة إلى أن تعرف و بسرعة ما إذا كانت مهمة التدريب ستتواصل أم لا.

ففي وقت متأخر من يوم الثلاثاء وافقت الحكومة العراقية على بدء المفاوضات مع مسؤولين اميركان حول تخويل الجيش الاميركي بالبقاء في العراق لغرض القيام بمهمة تدريب قوات الأمن العراقية بعد عام ٢٠١١.

منذ أشهر ومسؤولون كبار في البنتاغون يطلبون من الحكومة العراقية اتخاذ قرار بشأن الوجود العسكري الاميركي، و في الشهر الماضي و خلال زيارة وزير الدفاع ليون بانيتا إلى بغداد عبّر عن هذا الطلب مخاطبا العراقيين بالقول "يا للعنة، اتخذوا القرار".

سبق وان وعد الرئيس أوباما، عندما كان مرشحا للرئاسة، بإنهاء الحرب في العراق لذا فقد كان البيت الأبيض مترددا بالدعوة العلنية إلى بقاء القوات.

إلا أن المسؤولين الكبار في البنتاغون يفضلون إبقاء قوة أميركية صغيرة في العراق خوفا من ان الانسحاب الكامل سيسبب قتالا طائفيا و عرقيا.

أما في السر فان مسؤولي البنتاغون يقرون بان وجود القوات في العراق يمكن أيضا ان يردع إيران من فرض نفسها على المنطقة، و حذر مولن من النوايا الإيرانية في التدخل بالعراق.

تحت ضغوط البنتاغون، وافق البيت الأبيض بشكل سري على السماح ببقاء قوة من ١٠٠٠٠ مقاتل كحد اعلى للمساعدة في جمع المعلومات و لتعليم القطعات العراقية. إن قضية الوجود العسكري الاميركي هي من اكثر القضايا المتنازع عليها بين العراقيين. الاجتماع المغلق بين القادة العراقيين يوم الثلاثاء أعطى الأذن بالاستمرار بالمحادثات مع الولايات المتحدة و مهد الطريق أمام الأطياف السياسية العراقية لإنهاء خلافاتها. بعد الاجتماع قال وزير الخارجية هوشيار زيباري بان المفاوضين المرشحين هم رئيس الوزراء نوري المالكي و مستشارو الحكومة ووزير الخارجية و الوزراء الأمنيون بعد تسميتهم، و أضاف لازالت هناك حاجة الى التفاصيل و وصف الجلسة بانها كانت خلافية لكن مع ذلك انتهت بالإجماع على بدء المحادثات مع الاميركان.

كان احد اكبر العوائق قبل الاجتماع هو الجمود السياسي الذي وضع ائتلاف المالكي ضد منافسه إياد علاوي. النزاع بين الرجلين ، الذي انتهى في انتخابات ٢٠١٠ ، أدى إلى عدم تسمية وزراء الدفاع و الداخلية مما جعل المالكي يدير الوزارتين بالوكالة.

خلال الاجتماع، تم الاتفاق على أن تقوم القائمة العراقية بترشيح ثلاثة أسماء على الأقل لوزارة الدفاع و أن يقوم ائتلاف المالكي بنفس الشيء بالنسبة لوزارة الداخلية، ثم يحاول الطرفان اختيار الوزراء في اجتماع يعقد خلال أسبوعين. وبالشكل نفسه، اتفق الطرفان على رفع تشريع المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية الى البرلمان لغرض الموافقة عليه. كما انه لازال على الطرفين أن يتفقا على كيفية أداء علاوي للقسم كرئيس لهذا المجلس. قال علاوي بوجوب حصوله على موافقة البرلمان، بينما أصر المالكي على أن ذلك يجب أن يتم داخل المجلس الجديد. هذا النزاع هو الذي عرقل إكمال الحكومة منذ كانون الأول الماضي. و توقع مسؤول في القائمة العراقية ان يدعم القادة السياسيون – ماعدا السيد مقتدى الصدر – اتفاقاً في البرلمان يمنح القوات الاميركية الحصانة من المقاضاة القانونية في العراق إذا ما كانوا يشاركون في مهمة التدريب و ليس في مهمة قتالية . يريد مولن من العراقيين اتخاذ قرار بسرعة، و قال مخاطبا المراسلين في معسكر النصر "الوقت يمر بسرعة مما يجعلنا غير قادرين على النظر في اي مسلك آخر". كما حذر بان حكومة الولايات المتحدة لن تقبل بأية صفقة تمنح الحصانة للقوات الاميركية دون موافقة البرلمان. و سبق أن ذكر المالكي و زيباري بان أية صفقة تخص المدربين الأمنيين يمكن التوصل إليها بين الوزارة المعنية و حكومة الولايات المتحدة، إلا أن المسؤولين الاميركان قالوا إن ذلك لن يوفر الحماية الكافية لهذه القوات. في الوقت الحالي يتواجد في العراق ٤٦٠٠٠ من القوات الاميركية. و نبّه زيباري إلى عدم وجود أي تكهن بنتائج المحادثات حول الوجود العسكري الاميركي قائلا "ليست هناك اية استنتاجات مسبقة".

أثارت تصريحات رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة مايكل مولن والتي أكد فيها ضرورة إعطاء حصانة للجنود الاميركان حال حدث التمديد، حفيظة عدد من النواب، الذين اعتبروها استمرارا للتدخل الأميركي في الشأن العراقي، مناشدين الحكومة إبداء موقف حازم بهذا الصدد.

اذ قال النائب عن تيار شهيد المحراب علي شبر في حديث سابق لـ"المدى" "تصريحات مولن تدل على أن الاميركان يفكرون بأن العراق جزء تابع للولايات المتحدة"، مشددا على ضرورة ان تدفع ما قاله مولن العراقيين حكومة وبرلمان لطلب إنهاء الوجود الأميركي نهاية العام الحالي تحت أي ذريعة كانت.

القيادي الصدري، حاكم الزاملي هو الآخر شجب هذه التصريحات، وقال امس الاول"أن الاميركان لديهم خروقات كثيرة وان إعطاء الحصانة لهم يشجعهم في التمادي والتهور والاستمرار في الاعتداء على العراقيين وقد يؤدي إلى نزف دماء عراقية ولا توجد أي محاسبة عليها".

ودعا الزاملي، وهو نائب عن تيار الأحرار وعضو في لجنة الامن والدفاع، الحكومة العراقية والناطق باسمها، إلى الرد على هذه التصريحات، لأنها تمثل انتهاكا لحرمة وسيادة البلاد.

وتساءل القيادي الصدري في تصريح لـ"المدى" أمس الأول "ما سر هذه الازدواجية؟، لماذا حين يعتدي عراقي على أميركي يتم محاسبته وفق القانون الأميركي، ولما يحدث العكس تكون هناك حصانة للجندي الأميركي؟".

■ ترجمة عبدالخالق علي

أنـبـاء

### عودة جبهة التوافق إلى الواجهة

■ وصف نائب عن كتلة العراقية البيضاء انضمام الوسط إلى العراقية بأنه عودة لصقور الحزب الإسلامي وجبهة التوافق بعباءة القائمة العراقية للمشهد السياسي.

وقال النائب أحمد عريبي ان "انضمام تحالف الوسط على شكل دفعتين هي مناورة سياسية ذكية وعودة لصقور الحزب الاسلامي الى المشهد السياسي" حسب تعبيره.

وأضاف أن "انضمام اغلب الحزب الإسلامي الى العراقية تحت قوائم وكتل وبمسميات مختلفة هي بمثابة مناورة سياسية ذكية لجبهة التوافق للعودة إلى مجلس النواب بعباءة القائمة العراقية".

### استهداف مدير سجن الرصافة

■ أكدت وزارة العدل، أمس الأربعاء، أن تفجير سجن تسفيرات الرصافة، نجم عن عبوة ناسفة زرعت عند بوابة مكتب المدير العام.

وقال المتحدث باسم وزارة العدل حيدر السعدي، إن "عبوة ناسفة انفجرت، بالقرب من بوابة مكتب المدير العام لسجن تسفيرات الرصافة من دون اعطاء المزيد من التفاصيل".

وأضاف السعدي أن "الوزارة ستعلن في وقت لاحق تفاصيل الحادث وعدد الضحايا"، مشيرا إلى أن "وزير العدل حسن الشمري أمر بتشكيل لجنة لمعرفة ملابسات الحادث والجهة التي تقف وراءه".

### تضييف رئيس المساءلة في البرلمان

■ أعلنت لجنة المساءلة والعدالة عن تضييفها رئيس هيئة المساءلة والعدالة وكالة محمد شياع السوداني.

وقال مصدر "إن اللجنة وبرئاسة النائب قيس الشذر ضيفت رئيس هيئة المساءلة والعدالة وكالة محمد شياع السوداني للاستفسار منه عن عمل الهيئة والمعوقات التي تعترضها".

وأضاف "استعرض رئيس الهيئة المعوقات التي تعترض العمل وتقف دون انجازه بالشكل المطلوب وتؤدي إلى تأخير انجاز طلبات المواطنين، وتم الاتفاق على إقامة مؤتمر للجان المساءلة والعدالة الفرعية في الوزارات والهيئات المستقلة برعاية لجنة المصالحة والمساءلة والعدالة".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art